



داوود الحيدري ودوره الاداري والسياسي في العراق حتى عام 1925م

أ.م.د. حسن ضاري سبيع الدليمي
الباحث: كرار قاسم ثمار السعيد

الملخص

عاش داوود الحيدري في ظل والده، شيخ الاسلام في الدولة العثمانية، حياة رغيدة ذللت له مصاعب الحياة ووفرت له تعليم جيد ونفوذ كبير، ساعده كثيراً في مسيرته الإدارية والسياسية فيما بعد، كما ساعده عمله على عهد الدولة العثمانية في اكتساب خبرات إدارية وقانونية واسعة، مكنته من اثبات جدارته عند عودته الى العراق بعد تأسيس الدولة العراقية، اذ تقلد مناصب رفيعة وخاصة في البلاط الملكي، واختير ضمن لجان عدة شكلتها الحكومة العراقية، أما عضواً كان فيها او رئيساً لها، مما مهد له الطريق الى الترشيح لانتخابات المجلس التأسيسي العراقي، والفوز بعضوية المجلس عن لواء أربيل، وكان له دوره الكبير ومواقفه الواضحة من المعاهدة والقضايا السياسية المهمة التي واجهت الدولة العراقية الفتية، وخصوصاً ما يمس القضايا الكردية، مثل قضية الموصل، واعتداء الليفي على بعض المواطنين في كركوك، إضافة إلى مساندته لحق الطوائف العراقية المختلفة في تأسيس مدارس لتعليم ابنائها بلغتها الخاصة، وأثبت الحيدري ورفاقه من النواب الكرد انهم كانوا داعمين للنفوذ البريطاني، فمن خلالهم تم تمرير معاهدة ١٩٢٢م.

كلمات مفتاحية : داوود الحيدري ، العراق ، العثماني

Dawoud Al- Haidari and his Administrative and Political Role in Iraq until 1925

Asst. Prof. Dr. Hassan Dhari Sabaa Al- Dulaimi
Researcher: Karrar Qasim Thamar Al- saeedi

Abstract:

Under the shadow of his father, the sheikh of Islam in the Ottoman Empire, David Al-Haidari lived a comfortable life that overcame the difficulties of life and provided him with a good education and great influence, which helped him a lot in his administrative and political career later. His work on the era of the Ottoman Empire also helped him gain extensive administrative and legal experience, which enabled him to prove his worth upon his return to Iraq after the establishment of the Iraqi state, as he held high positions, especially in the Royal Court, and was selected among several committees formed by the Iraqi government, either as a member or as its chairman, which paved the way for him to run for the elections of the Iraqi Constituent Council, and win membership of the council for the Erbil brigade, and he had a great role and clear positions on the treaty and important political issues that faced the young Iraqi state, especially in addition to his support for the right of different Iraqi communities to establish schools to teach their children in their own language, al-Haidari and his fellow Kurdish deputies proved that they were



supportive of British influence, through them a treaty was passed ١٩٢٢ um.

Keywords: Dawoud al-Haidari, Iraq, Ottoman

المقدمة

سلطت الدراسة الضوء على احدى الشخصيات السياسية العراقية، والتي كان لها دوراً ادارياً وسياسياً كبيراً في العراق منذ بدايات تأسيس الدولة العراقية الحديثة، فكان داوود الحيدري من الشخصيات الرئيسية والمهمة، الذين كانت لهم بصمتهم الواضحة في وضع الاسس للحياة الاجتماعية والسياسية في العراق، والتي استمرت حتى نهاية العهد الملكي. وهنا تظهر اهمية دراسة الموضوع بعد اثارة مجموعة من القضايا اهمها:

1- كشف النقاب عن شخصية داوود الحيدري وهو احد رجالات القانون القديرين وصاحب النفوذ الكبير في المنطقة الشمالية من العراق.

2- ما هو دور داوود الحيدري الاداري في العهدين العثماني والملكي ومدى نجاحه في اعماله الإدارية.

3- ما هو دوره في المجلس التأسيسي، وما هي مواقفه السياسي من القضايا العامة التي واجهت الدولة العراقية الفتية.

المبحث الاول: الجذور الاجتماعية لداوود الحيدري وسيرته الذاتية.

أولاً- نسبه :

انتسب داوود الى اسرة الحيدري، وهو ابن ابراهيم⁽¹⁾ شيخ الاسلام في الدولة العثمانية، بن عاصم⁽²⁾، بن ابراهيم فصيح بن صنعة الله بن محمد اسعد بن عبد الله بن صبغة الله بن ابراهيم بن حيدر بن احمد بن حيدر بن محمد بن حيدر بير الدين بن الشيخ امين الدين ابراهيم برهان الدين بن علاء الدين بن در الدين⁽³⁾، بن صفي الدين اسحاق بن امين الدين جبرائيل بن محمد صالح بن قطب الدين احمد بن صلاح الدين رشيد بن محمد شمس الدين الحافظ بن حبيب الدين فيروز شاه بن معين الدين محمد شرف شاه بن محمد بن حسن بن محمد بن ابراهيم بن جعفر بن محمد بن اسماعيل⁽⁴⁾، بن المحدث احمد الاعرابي بن الحافظ محمد بن ابي القاسم حمزة بن الامام موسى الكاظم عليه السلام⁽⁵⁾.

كانت الاسرة الحيدرية احدى الاسر العلمية المعروفة في بغداد، تعود في نسبها الى ابراهيم الاخ الاكبر⁽⁶⁾، لإسماعيل شاه الصفوي⁽⁷⁾، الذي انتقل عن إيران مبتعداً عن الأنظار ولم يذكر في كتب التاريخ اين انتهى به المستقر⁽⁸⁾، ما خلا ابراهيم الحيدري الذي ذكر انه قد انتقل الى ما وراء النهر واستقر هناك⁽⁹⁾، وإبراهيم ذاك من الاسرة الصفوية التي اختلف المؤرخون حول اصولها، فمنهم من ايد اتصالهم بالعلويين، ومنهم من انكر عليهم ذلك، اذ تعرضت الاسرة الصفوية للتشكيك في نسبها، كبقية اشجار النسب التي ارتقت في نسبها الى ال البيت عليهم السلام من قبل خصومهم من العثمانيين والقاجاريين والاوزبك⁽¹⁰⁾،

ذكر احمد كسروي، وابن البزاز أن فيروز زرین كلاه الجد الاكبر لصفی الدين الاردبيلي قد قدم من سنجار فنسباه الى الكرد، اما نصر الله فلسفي فيؤكد على ان فيروز شاه قد انحدر من كردستان



الى اذربيجان عام 1173م، وانه من اصول ايرانية يتكلم اللغة الأذرية⁽¹¹⁾، اما اسماعيل حقي اوزون، وهو مؤرخ تركي قد توصل من خلال دراسته للأسرة الصفوية الى انهم يعودون الى اصول تركية على مذهب الشيعة الامامية (الاثنا عشرية)، استغلوا الاضطرابات السياسية في إيران، وادعوا النسب العلوي للوصول الى الحكم⁽¹²⁾، حظيت الأسرة بالجاه والرفعة لدى الدولة العثمانية، وتقلدوا مناصب الافتاء فيها، وتمتعوا بالثروة التي اكرمهم بها سلاطينها⁽¹³⁾، اذ ملكوا قرى عديدة كشهربان وشروين قرب بغداد، وأيضا ثلاثين قرية في شهرزور⁽¹⁴⁾، وكان ثراء الأسرة وعلوها على عهد السلطان سليمان القانوني 1520-1566⁽¹⁵⁾. ويبدو ان العثمانيون اقرروا للأسرة الحيدرية المتفرعة من الصفوية نسبهم العلوي، مما يدل على ان العامل السياسي وراء انكار الدولة العثمانية على الصفويين ادعائهم النسب العلوي.

اقر الاكراد ايضا عندها بنسب الحيدرية عندما حل جدهم محمد بن بير الدين عند إمراء الاكراد وعلمائهم، اذ وقروه واخذوا عنه العلوم⁽¹⁶⁾، وكان يتحدث اللغة الجغتائية⁽¹⁷⁾، وقد ولد له حيدر الابن الذي عرفت به الأسرة⁽¹⁸⁾، الذي عاش في القرن السادس عشر، وهو مؤسس مدرسة ماوران العلمية⁽¹⁹⁾.

ثانياً: نشأته ودراسته

ولد داوود الحيدري في اربيل في الاول من تموز 1886م من ابوين كرديين، والده ابراهيم عاصم، وامه اسبه عباس⁽²⁰⁾، وعاش داوود الحيدري وتربى في جو عائلي، عرف بتمسكه بالشعائر الدينية والمحافظة على تقاليد الأسرة والالتزام بها، كون الأسرة كانت محتفظة بتقاليدها، بحكم كونها من العوائل ذات التوجه الديني المحافظ والملتزم⁽²¹⁾، مع هذا فان داوود لم يسر على خطا ابيه واجداده في تعلم العلوم الدينية، اذ كان والده اخر علماء الأسرة، تغيرت بعده الوجهة العلمية للأسرة واختلفت عما كانت عليه⁽²²⁾. وكانت اسرة الحيدري ميسورة الحال، ويمكن عدها من الاسر الغنية، فقد كانت ولفترة طويلة تمتلك مساحات واسعة من الاراضي الزراعية، رغم تناقص تلك الثروة على عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)، الذي اتبع سياسة تقضي بأضعاف ملاك الاراضي، الا ان ذلك لم يؤثر بشكل كبير على ثرائهم، وقد وفرت تلك الحالة لداوود الحيدري الاستقرار الاجتماعي وهيأة له سبل العيش الرغيد، لذلك فهو لم يعرف الحرمان في حياته او العوز والحاجة⁽²³⁾.

اكمل داوود الحيدري دراسته الابتدائية في اربيل⁽²⁴⁾، ثم انتقل الى الموصل لإكمال دراسته الرشدية والإعدادية عام 1895م، نظرا لعدم وجود مدارس رشدية⁽²⁵⁾ في اربيل في ذلك الوقت⁽²⁶⁾، ثم درس في المدرسة الإعدادية الملكية ليتخرج منها عام 1904م⁽²⁷⁾، سافر على اثرها الى اسطنبول لإكمال دراسته، اذ كان احد القلائل من ابناء الطبقة الميسورة في كل من الموصل وبغداد الذين تلقوا تعليمهم في اسطنبول⁽²⁸⁾، ودرس أيضاً اللغة الفرنسية في مدرسة الاليانس⁽²⁹⁾ في اسطنبول، ليدخل بعدها مدرسة الحقوق فنال شهادتها بشكل مشرف عام 1908م⁽³⁰⁾.

ثالثاً: حياته الاسرية وسمات شخصيته

ارتبط داوود الحيدري بأسرة الفارسي⁽³¹⁾ من خلال اقترانه بنصرية الفارسي شقيقة نصرت الفارسي⁽³²⁾ والتي كانت متزوجة من انور الحيدري⁽³³⁾، وكانت لديها ابنتان منه هما جلييلة التي تزوجت بصائب شوكت⁽³⁴⁾، اما الثانية وهي ماجدة⁽³⁵⁾ التي تزوجت بروؤف الجادرجي⁽³⁶⁾، وهي



اول مسلمة من بنات الاسر العلمية التي اعلنت السفر عام 1933م، اذ نذرت بذلك اذا ما شفيت من مرضها ونجاح العملية التي اجرتها للزائدة الدودية⁽³⁷⁾.

تزوج داوود الحيدري بعد وفاة انور الحيدري بنصرية، فولدت له ولدان هما ناصر المتزوج من غزوة شاكر الوادي⁽³⁸⁾، وعبد المنعم الذي ولد عام 1922م وتخرج من كلية الحقوق عام 1946م ويتقن لغات عدة منها العربية والانكليزية والتركية وقد شغل وظيفة ملاحظ عقود الاجانب في وزارة المالية واثبت كفاءة عالية في عمله⁽³⁹⁾ الا ان المنية قد وافته بعمر الخامسة والثلاثين ربيعاً في 2 كانون الثاني 1957م⁽⁴⁰⁾، وقد ترك ولدين هما علي وحسن فكفلهما داوود الحيدري وعاشوا تحت رعايته طيلة حياته⁽⁴¹⁾، ورزق داوود الحيدري منها بنت واحدة، هي لمعان الحيدري⁽⁴²⁾، التي كادت ان تقتل بالوصي عبد الله، ولكن موقف (العقداء الأربعة) المعارض لذلك الزواج، حال دون اكماله، بالرغم من غضب الامير عبد الله لتدخلهم في شؤونه الخاصة⁽⁴³⁾. ونشأ أبناء داوود الحيدري على التربية والطريقة الانكليزية وفي حالة من البذخ والترف⁽⁴⁴⁾.

كان داوود الحيدري رجل مستقيم متوازن في علاقاته السياسية، هادئ ومعتدل لا يمتاز بشيء، لا يوثق فيه في اربيل من قبل الزعماء والسياسيين الكرد⁽⁴⁵⁾، رغم ما كان يتمتع به من نفوذ كبير في المنطقة الشمالية⁽⁴⁶⁾، وهو انسان ذو حظ كبير يتمتع بكل لحظة من لحظات حياته وانسان لطيف يعشق الفروسية⁽⁴⁷⁾، اتقن التحدث بالعديد من اللغات كالفرنسية والانكليزية والفارسية والتركية التي يحسنها افضل من العربية الى جانب لغته الكردية الام⁽⁴⁸⁾.

المبحث الثاني: دور داوود الحيدري الاداري.

اولاً: عمله الاداري في الدولة العثمانية.

عين داوود الحيدري اثناء دراسته في اسطنبول في قلم المكاتب التابع لوزارة المعارف في شباط 1904م، براتب قدره (110) قرش⁽⁴⁹⁾، ثم حصل على زيادات تدريجية حتى بلغ راتبه في عام 1908م (430) قرش⁽⁵⁰⁾، وتم تسريحه بعد خمس سنوات من الخدمة في وزارة المعارف، لذا فقد توسط له والده ابراهيم الحيدري لدى السلطان العثماني، يرجوه تعيين ولده في منصب معاون كاتب الاوقاف براتب خاص ومناسب، بدلاً عن معاون كاتب نظارة المعارف السابقة، الذي تقلد منصب محاسب لأوقاف القدس الشريف⁽⁵¹⁾.

اقترحت نظارة المعارف بناءً على اوامر الصدارة العظمى، تعيين داوود الحيدري معاون وكيل دعاوى في وزارة الاوقاف نظراً لكثرة الدعاوى والقضايا، وما يترتب على ذلك من متابعة للوثائق والاضابير في المحاكم الشرعية، وايضا لكفاءة ومؤهلات داوود الحيدري، المتخرج حديثاً من مدرسة الحقوق بدرجة مشرفة، وعين له راتباً قدره (750) قرش، وصدر ذلك بفرمان سلطاني في 23 حزيران 1908م⁽⁵²⁾، وفي اب 1909م تم شطبه من السجلات، فلم يشغل اي منصب رسمي في داخل الدولة العثمانية او خارجها⁽⁵³⁾.

اشارت وثيقة صادرة عن نظارة الداخلية للدولة العثمانية عن ترشح داوود الحيدري لانتخابات مجلس النواب العثماني في تشرين الثاني عام 1909م عن قضاء ماردين، لكنه لم يتمكن من الفوز بالانتخابات⁽⁵⁴⁾، وفي وثيقة صادرة عن نظارة المعارف، مؤرخة في تاريخ 4 حزيران 1915م، تبين تسريح داوود الحيدري من وظيفته والاستغناء عنه دون الإشارة الى درجته الوظيفية⁽⁵⁵⁾، اذ



خرج من عمله الوظيفي في ايلول عام 1909م ومارس المحاماة حتى قيام الحرب العالمية الاولى عام 1914م، اذ التحق بالجيش العثماني، وظل في اسطنبول فقط خلال خدمته العسكرية⁽⁵⁶⁾.

عمل داوود الحيدري بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى على تأسيس شركة تجارية تحت اسم الشركة العثمانية المساهمة للنقل والتفريغ البري والبحري براس مال قدره (100,000) ليرة عثمانية⁽⁵⁷⁾، لمدة خمسين عاما في اسطنبول، ويفترض ان يكون عمل الشركة تفريغ البضائع التجارية البرية والبحرية القادمة الى اسطنبول وضواحيها، ونقلها الى الاماكن المطلوبة، وكذلك تحميل وتفريغ البضائع والسلع من وإلى السفن والعربات، اذ قدم داوود الحيدري طلبه لتأسيس الشركة في 15 اب 1920م الى الصدارة العظمى، التي رحبت في المشروع وكلفت وزارة التجارة والزراعة للنظر فيه⁽⁵⁸⁾.

أحالت نظارة التجارة والزراعة الإرادة السنية للصدارة العظمى الى شورى الدولة، الذي اشار بعد قراءة ودراسة المشروع الى ان المشروع متوافق مع الاصول والقوانين المتبعة في الدولة العثمانية، الا ان مجلس شورى الدولة اشار الى ان مقدار الاحتياط النقدي للشركة غير محدد مقترحاً، ان يكون مطابقاً لنظرائه من الشركات الاخرى بنسبه تراوح من (5% - 10%)، وقرر مجلس شورى الدولة بعد تنفيذ التصحيحات والتعديلات التي فرضها المجلس من قبل اعضاء الشركة، رفع المعاملة المتعلقة بتأسيس الشركة الى وزارة التجارة والزراعة لأجراء اللازم⁽⁵⁹⁾، وفي 5 ايلول 1920م تمت الموافقة على تأسيس الشركة، بموجب قرارات مجلس شورى الدولة ومجلس الوزراء، واوكل تنفيذ الارادة السنية الى ناظر التجارة والزراعة⁽⁶⁰⁾، يبدو ان الحيدري لم يتمكن من انشاء تلك الشركة او العمل بها، نظرا لعدم قدرته في استيفاء الشروط اللازمة لتأسيس تلك الشركة، لذا اقدم مرة اخرى لتأسيس شركة جديدة، في مجال عمل جديد.

اشارت وثيقة عثمانية صادر عن رئاسة الصدارة العظمى ومؤرخة في 10 ايلول 1920م بإعطاء الموافقة بناء على قرارات مجلس شورى الدولة ومجلس الوزراء بتأسيس شركة مساهمة تحت اسم الشركة العثمانية المساهمة لأعمال التزفيت ورئيسها داوود الحيدري وكلف وزير التجارة والزراعة بتنفيذ مضمون الإرادة السنية⁽⁶¹⁾. وكان عمل الشركة التي سيكون مقرها اسطنبول، هو تزفيت السفن الشراعية وغير الشراعية، واجراء الصيانة الأساسية الخاصة بها وانشاء ورش تزفيت، اضافة الى الاتجار في شراء وبيع اللوازم المتعلقة بحرفة التزفيت لمدة خمسين عام، برأسمال قدره (40,000) ليرة عثمانية⁽⁶²⁾.

كان لمبادرات الحيدري التجارية تلك دلالة واضحة على ابتعاده عن جميع الأنشطة السياسية في تلك الفترة وكان بحثه منصباً حول التجارة والمال فقط، ويبدو ان محاولاته لتأسيس الشركات لم تنم عن شيء، نتيجة لتردي الاوضاع العامة للدولة العثمانية، اذ لم يكن لتلك الشركات نشاطات تذكر وخصوصا وانه قد عاد الى العراق بعد مدة وجيزة جدا من تأسيس تلك الشركات، فلم يدم عمرها طويلا، ومع بداية كانون الاول عام 1921م عاد الى العراق.

ثانياً: عمله الاداري في الدولة العراقية.

1- داوود الحيدري مفتش محاكم عدلية.

عين داوود الحيدري بعد عودته من اسطنبول في 20 كانون الاول 1921م، مفتش محاكم عدلية، وقد عرض هذا التعيين على جلالة الملك فصدرت الإرادة الملكية في 10 كانون الثاني 1922م



ليعين مفتش محاكم عدلية في هيئة التفتيش العدلي⁽⁶³⁾، بصفته حقوقي حتى 16 تشرين الاول 1922م⁽⁶⁴⁾، ومن ضمن اعماله في تلك الوظيفة، ان كلف بتفتيش محكمة خانقين اذ سافر الى مندلي في 21 شباط 1922م يصحبه مهدي الدين افندي مفتش الشرعية⁽⁶⁵⁾، وايضا في 13 ايلول من العام نفسه سافر الى كركوك لتفتيش المحاكم هناك، فكان من جملة اعمال المفتشين العدليين، الاطلاع على سير معاملات المحاكم وإجراءاتها، وتشخيص مواطن الخلل والقصور، ورفع التقارير الى رئيس مفتشي المحاكم، الذي بدوره يحيلها الى الدوائر المعنية مع شرح يتضمن رأيه فيها⁽⁶⁶⁾، اضافة الى ذلك اختير داود الحيدري عضواً في العديد من اللجان التحقيقية بصفته مفتش محاكم عدلية على العراق.

2- داود حيدري عضواً في لجنة التحقيق في غارة الاخوان على العراق
شن الوهابيون هجوماً في 11 اذار 1922م على العشائر العراقية في منطقة ابي غار يقودهم فيصل الدويش⁽⁶⁷⁾.

احدثت تلك الهجمات قلقاً شديداً لدى ابناء العشائر العراقية وهياجاً للرأي العام في العراق وادرك الناس حينها عجز الحكومة العراقية عن توفير الحماية لهم فطلب منها ان تتخذ التدابير اللازمة لمنع تكرار وقوع مثل تلك الحوادث⁽⁶⁸⁾، فقام رئيس الحكومة بأقناع مجلس الوزراء بالإسراع في ارسال لجنة الى لواء المنتفق، واختير داود الحيدري من ضمن تلك اللجنة ممثلاً عن وزارة العدلية⁽⁶⁹⁾، وكانت مهمة تلك اللجنة درس الحادثة ورفع تقرير عن اسبابها وتفاصيلها والجهة المسؤولة عن وقوعها وتقدير الاضرار الناتجة عن الحادثة وما يلزم المتضررين من معونة⁽⁷⁰⁾.

وصلت اللجنة للناصرية في 22 اذار 1922م، ونزلت في دار متصرف اللواء رؤوف الكبيسي⁽⁷¹⁾، واتصلوا ببعض المشايخ هناك ليستعلموا على احوال الاهالي، وبعد اجراء التحقيقات اللازمة رفعت اللجنة تقريرها الى الحكومة، واتهمت اللجنة في تقريرها الحكومة المركزية في بغداد بمسؤوليتها عن حدوث الكارثة، بسبب امتناعها عن نجدة لواء المنتفق رغم انذارها من قبل متصرفية اللواء بقرب حدوث الخطر، كما وان عدم وجود حدود مرسمة بين العراق ونجد، دفع بأبن سعود للسعي في نشر سلطته على القبائل المنتشرة بين سكة حديد العراق وحدود نجد، وتوصلت اللجنة الى ان عشيرة الظفير القاطنة في بادية العراق، معرضة لهجوم القبائل النجدية عليها، بسبب وجود رئيسها وهو محمود الصويط⁽⁷²⁾ تحت رعاية وحماية ابن سعود⁽⁷³⁾.

قدمت اللجنة الاضرار الناتجة عن الهجمات الوهابية ب (694) قتيلاً، ونهب (130) راساً من الخيل و (2530) جملأ و (3811) حماراً و (43010) من الغنم و 781 بيتاً من الشعر، كما واوصت اللجنة بمساعدة المتضررين من ابناء العشائر العراقية، خوفاً من انضمام تلك العشائر الى جانب ابن سعود، ليأمنوا بطشه من جهة ويؤسوا من دعم حكومتهم العراقية وحمايتها لهم من جهة اخرى⁽⁷⁴⁾. وترك تقرير اللجنة اثراً شديداً على المجلس الوزاري فعندما اكمل سكرتير المجلس قراءة تقرير اللجنة، اقدم ناجي السويدي على تقديم استقالته ليتبعه في ذلك الحاج رمزي وعبد اللطيف المنديل وعزت الكركوكلي وحنّا خياط، فقبل الملك استقالتهم مما ادى الى غضب (بيرسي كوكس - Percy Cox)⁽⁷⁵⁾ المعتمد السامي البريطاني في العراق، فارسل الاخير في 1 نيسان 1922م برقية الى تشرشل وزير المستعمرات البريطاني يشكو فيها تصرف الملك المتهور⁽⁷⁶⁾، وفي الوقت نفسه بعث ببرقية اخرى الى ابن سعود احتجاج فيها على الغارات الوهابية دون مسوغ، مقترحا عليه ترسيم الحدود بين المملكتين ليتمخض عن ذلك عقد مؤتمر المحمرة⁽⁷⁷⁾.

3- عمل داود الحيدري في البلاط الملكي



عمل الملك فيصل بعد اعتقاله عرش العراق على تنظيم مؤسسات البلاط الملكي⁽⁷⁸⁾، لذا فقد كان اهتمامه منصبا على اختيار العناصر المؤهلة لإدارة بلاطه⁽⁷⁹⁾، خاصة بعد المشاكل العديدة التي واجهها في الجانب الإداري، إذ كانت اغلب الوظائف الإدارية منحصرة بيد البريطانيين، بسبب قلة عدد الإداريين ذوي الكفاءة الذين يمكنهم تسلم مناصب حكومية⁽⁸⁰⁾، فكان داوود الحيدري من أوائل الشخصيات المعروفة باتجاهاتها الوطنية التي اعتمد عليها الملك فيصل واختارهم ليباشروا أعمالهم في البلاط الملكي⁽⁸¹⁾، إضافة إلى خبرته الإدارية التي اكتسبها خلال عمله في عهد الدولة العثمانية منذ عام 1904م، فصدرت الإرادة الملكية في 16 تشرين الثاني 1922م، بتعيين داوود الحيدري امينا في البلاط⁽⁸²⁾، بدرجة امناء الصف الاول في دائرة الأمناء والتشريفات⁸³ الملكية⁽⁸⁴⁾.

كان من واجبات تلك الدائرة تنظيم اوراق اعتماد السفراء المفوضين وتنظيمها ضمن برنامج خاص⁽⁸⁵⁾، إضافة إلى اصدار البيانات عند تكليف رئيس الوزراء الجديد بتأليف الوزارة، ونشرها في الجريدة الرسمية بعد صدور الارادة الملكية بذلك، وايضاً حمل المرسوم الملكي الى مجلس الوزراء لأسناد الرئاسة الى الوزير الجديد⁽⁸⁶⁾، ففي 18 تشرين الثاني 1922م وبعد صدور الارادة الملكية بأسناد الوزارة الى شخص عبد المحسن السعدون، حمل وفد البلاط المكون من رستم حيدر رئيس الديوان الملكي وداوود الحيدري امين البلاط وتحسين قدري مرافق الملك الاقدم تلك الارادة الى مقر رئاسة الوزراء، ليقدموها بين يدي رئيس الوزراء الجديد⁽⁸⁷⁾.

عين داوود الحيدري في كانون الاول 1923م معاون لكبير الامناء، وهي وظيفة استحدثت لأول مرة ضمن الملاك الوظيفي للبلاط، ومع بداية عمله في وظيفته الجديدة تلقى كتاب انذار من رئيس الديوان الملكي بسبب اهمال الدائرة في مراعاة نظام الدوام فيها، إذ كانت ابواب الدائرة مغلقة حين قدوم الملك فيصل الى الدائرة في تاريخ 16 كانون الاول 1923م، وقد وجه رئيس الديوان امراً لداوود الحيدري، بمعاقبة المسؤولين عن هذا الاهمال وابلغه ايضاً بالحضور كل يوم بتمام الساعة الثامنة والنصف⁽⁸⁸⁾.

اجاب داوود الحيدري على كتاب رئيس الديوان، بأن فتح ابواب البلاط ليس من اختصاص دائرتهم، وانهم لم يقفوا حتى الان على نظام خاص يبين عملهم، وبالرغم من تقديمه الاعتذار لوقوع مثل تلك الحادثة، الا أنه قد تشكى من حرمان موظفي دائرة الامناء والتشريفات من سيارات النقل ومخصصاتهما، على عكس دوائر البلاط الاخرى دون علمهم سبب ذلك الحرمان، بالرغم من عرضهم الامر على الملك فيصل الاول، الا انهم لم يستحصلوا على نتيجة تذكر، وواصل الحيدري شكواه في كتابه بأن بيوتهم بعيدة عن مكان عملهم إضافة إلى صعوبات اخرى، كندرة وسائل النقل التي تحول دون قيامهم بالواجب، ووصولهم في الوقت الذي حدده لهم الديوان الملكي، وطلب من الديوان ان يحملوا شكوى موظفي دائرة التشريفات الى جلاله الملك⁽⁸⁹⁾.

صدرت الإرادة الملكية في 25 اب 1924م بتأليف لجنة لجمع التبرعات لتعمير المسجد الاقصى، فعهد برئاستها الى داوود الحيدري⁽⁹⁰⁾، وشرعت اللجنة بعد صدور الإرادة الملكية في عملها في استحصال الاموال⁽⁹¹⁾، وبعد ان جمعت الاموال من الدوائر والالوية ووزارات عدة وخاصة من العاصمة بغداد، أرسلت المبالغ الى السيد محمد امين الحسيني في فلسطين كحوالة قدرها (100) ليرة انكليزية، وهي قصد من الاموال التي جمعتها اللجنة والبالغة (1000) ليرة انكليزية، واكد الحسيني على وصول الاموال وادخالها في صندوق اعمار المسجد الاقصى، كما واثق على وزير



الوقوف حينها ابراهيم الحيدري وعلى رئيس اللجنة داوود الحيدري لما بذلاه من جهد في ذلك السبيل⁽⁹²⁾.

المبحث الثالث: دور داوود الحيدري السياسي.

أولاً: انتخاب الحيدري عن لواء اربيل.

اعلن الملك فيصل الاول في خطابه يوم تتويجه ملكا على عرش العراق، بان اول عمل سيقوم به هو اجراء الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي، الذي سيضع بمشورته دستور البلاد، على غرار الحكومات السياسية الديمقراطية ويضع اساس الحياة السياسية والاجتماعية في العراق⁽⁹³⁾، وبعد اجراء انتخابات المنتخبين الثانويين، فاز داوود الحيدري عن لواء اربيل محرزاً اكثرية الاصوات في محلة (الهيّاوين، سبع ايكار وراس القرية)⁽⁹⁴⁾، وقد جرت بعدها عملية انتخاب اعضاء المجلس في 25 شباط 1924م لتستمر حتى اذار من العام نفسه⁽⁹⁵⁾، فاز في انتخابات المجلس التأسيسي (100) نائب، وفاز عن اربيل ثمانية نواب كان من بينهم داوود الحيدري⁽⁹⁶⁾، فقد ساعدت عوامل عدة على فوز داوود الحيدري في انتخابات المجلس التأسيسي، اذ كان للنفوذ الكبير الذي يتمتع به في المنطقة الشمالية⁽⁹⁷⁾، فهو ابن عائلة مرموقة ذات مكانة دينية كبيرة وابوه ابراهيم الحيدري الذي كان شيخ الاسلام في الدولة العثمانية⁽⁹⁸⁾.

كان الحيدري اضافة لذلك من الشخصيات المعروفة والكبيرة، الضليعة في العمل القانوني ولخبرته الإدارية التي امتدت لأكثر من عشرون عاماً قضاها في عمله الاداري والقانوني في العهدين العثماني والملك.

عقد المجلس التأسيسي جلسته الاولى في 27 اذار 1924م، وبعد ان انتهى الملك فيصل الاول من القاء خطابه⁽⁹⁹⁾، شرع المجلس بانتخاب رئيسه وبعد اجراء عملية الانتخاب فاز عبد المحسن السعدون بأغلبية، ليعتلي بعدها عبد المحسن السعدون كرسي الرئاسة⁽¹⁰⁰⁾، وعند انتخاب نائبي الرئيس نال داوود الحيدري (35) صوتاً وياسين الهاشمي عن بغداد (32) صوتاً، فانتخب الحيدري نائباً اول لرئيس المجلس وياسين الهاشمي نائباً ثاني⁽¹⁰¹⁾.

ثانياً - نشاط داوود الحيدري في المجلس التأسيسي.

تميز نشاط داوود الحيدري في المجلس التأسيسي بحضوره الدائم وعدم تغيبه في اي من جلسات المجلس، وترأس العديد من جلسات المجلس عند غياب الرئيس عبد المحسن السعدون فأدارها بجدارة، ويمكن ادراج الجلسات التي ترأسها الحيدري وكالاتي⁽¹⁰²⁾.

جدول رقم (1) يوضح الجلسات التي رأسها داوود الحيدري في المجلس التأسيسي

الجلسة	موضوع المناقشات	تاريخ الجلسة
الجلسة الرابعة	انتخاب اعضاء لجنة المعاهدة	3 نيسان 1924
الجلسة السابعة عشر	مناقشة تقرير لجنة المعاهدة	27 ايار 1924
السادسة والعشرون	مناقشة تقرير لجنة القانون الاساسي	16 حزيران 1924
الثامنة والعشرون	مناقشات مواد القانون الاساسي	21 حزيران 1924
الجلسة الثالثة والاربعين	مناقشات مواد القانون الاساسي	26 تموز 1924
الجلسة الرابعة والاربعين	مناقشات قانون الانتخابات	28 تموز 1924



يتضح لنا ان اغلب الجلسات التي ترأسها الحيدري كانت قد ناقشت القانون الاساسي العراقي، وبعض الجلسات الاخرى مثل الجلسة الرابعة التي ناقشت كيفية انتخاب اعضاء لجنة تدقيق المعاهدة، مما يدل على عدم اهمية القانون بالنسبة للحكومة العراقية والسلطات البريطانية، مقارنة بالمعاهدة التي اثار جدلاً واسعاً داخل اروقة المجلس التأسيسي، اذ ادار عبد المحسن السعدون جميع الجلسات التي ناقشت المعاهدة باستثناء الجلسة السابعة عشر التي تعرض خلالها لوعكة صحية اجبرته على طلب الاستراحة للمجلس، وبعد استئناف المجلس لجلسته بعد الاستراحة، تسلم داوود الحيدري رئاسة المجلس واكمل المناقشات.

1- موقفه من المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922م

عقدت الحكومتين العراقية والبريطانية في تشرين الاول 1922م معاهدة تحالف لتحديد اطر العلاقة بين الدولتين وتنفيذا لقرارات مؤتمر القاهرة 1921م⁽¹⁰³⁾، وكانت وزارة عبد الرحمن النقيب (20 ايلول 1922 - 16 تشرين الثاني 1922) وضعت شرطا مهما للمصادقة على المعاهدة، هو ان تتال الثقة من قبل المجلس التأسيسي⁽¹⁰⁴⁾، وبعد تشكيل المجلس وعقد اول جلساته في 27 اذار 1924م، ارسل جعفر العسكري رئيس الوزراء حينها المعاهدة الى اروقة المجلس لإقرارها⁽¹⁰⁵⁾.

ظهر حينها اتجاهات متعددة ومتضاربة، الاول شاطر الحكومة في رغبتها في توقيع المعاهدة، والثاني وقف معارضا للمعاهدة حتى اجراء التعديلات⁽¹⁰⁶⁾، اما الرأي الثالث مثله الكرد من نواب اربيل وكركوك والسليمانية والموصل، الذين طالبوا بتأجيل مناقشة المعاهدة العراقية البريطانية حتى تحل مشكله الموصل⁽¹⁰⁷⁾. وكان الكرد يشدون تقديم قضية الموصل وضمان استقرار الحدود السياسية للعراق على حساب المعاهدة، بسبب تخوفهم من عودة الاتراك للعراق، بينما ارادت بريطانيا تقديم المعاهدة اولاً، لضمان الصفة القانونية في الدفاع عن حدود حليفهم العراق ضمن نصوص المعاهدة⁽¹⁰⁸⁾.

رفع نواب اربيل حينها يتقدمهم داوود الحيدري في الجلسة العشرون في 3 حزيران 1924م، والجلسة الثالثة والعشرون في 10 حزيران 1924م تقريراً يشير الى مخاوف مندوبي الاكراد من نتائج مؤتمر الاستانة⁽¹⁰⁹⁾، وعليه فقد وقفوا من المعاهدة موقف المستتكف⁽¹¹⁰⁾، وبالرغم من نزعة الاصرار التي اظهرها نواب اربيل في هذا المقترح فانه لم ينل الموافقة باعتبار ان المعاهدة احيلت الى المجلس لإمضائها وليس لتأجيل البت فيها، لذلك وجه المندوب السامي خطاباً الى الملك فيصل، يطمئن فيه النواب الكرد ويتعهد فيه على تمسك بريطانيا بحق العراق بولاية الموصل، وعدم تنازلها عن اي من المطالب العراقية اثناء مفاوضاتها مع الحكومة التركية، وفي حال اصررت الأخيرة على رفضها الاعتراف بتلك المطالب، ستعمل الحكومة البريطانية على احالة الخلاف الى عصبة الامم وفقاً لما جاء في المادة الثالثة من معاهدة لوزان⁽¹¹¹⁾.

كانت السلطات البريطانية تحبذ فكرة التأجيل التي تبناها النواب الكرد⁽¹¹²⁾، او بالأصح كان اتفاقاً بين المندوب السامي البريطاني والنواب الكرد، والسبب في ذلك يقضي بتقديم مقترح مضاد لمطالب المعارضة، يتبناه المؤيدون للمعاهدة، ولم يكن المقترح هدفاً يصبو اليه المندوب السامي بل كان وسيلة لإجبار المجلس على تصديق المعاهدة، او حله في حالة رفض التصديق على المعاهدة⁽¹¹³⁾، لذلك انبرت المعارضة لرفض المقترح ومهاجمة متبنيه⁽¹¹⁴⁾.



أصبح المجلس بعد ذلك عاصفاً بين المعارضين للمعاهدة وممثلي الكرد، وقبل موعد التصويت على المعاهدة قام داوود الحيدري باسم نواب أربيل بسحب المذكرة التي رفعوها إلى المجلس والتي تقضي بتأجيل المناقشات حول المعاهدة حتى تحل قضية الموصل، وبذلك فقد تراجع داوود الحيدري والنواب الكرد عن موقفهم وأخذوا جانب الحكومة الداعي إلى تمرير المعاهدة⁽¹¹⁵⁾، لذلك عندما رفع تقرير المعارضة للتصويت والذي يقضي بأجراء التعديلات على المعاهدة، والمفاوضة مع بريطانيا قبل التصديق على المعاهدة، كان داوود الحيدري أحد المخالفين لهذا التقرير والرافضين له، وكان موافقاً لتقرير الموالين الذي رفعه جعفر العسكري والذي جاء فيه الكثير من الإذلال واستجداء العطف البريطاني، بعد أن وضعوا ثقتهم في المندوب السامي في إجراء التعديلات على الاتفاقية المالية والعسكرية الملحقه بالمعاهدة، على أن يسارع الملك فيصل في التفاوض مع الحكومة البريطانية⁽¹¹⁶⁾.

أثبتت قضية المعاهدة حجم أهمية الكرد للسياسة البريطانية في العراق، فقد أثبتوا أنهم داعمين للنفوذ البريطاني في العراق، فمن خلالهم تم تمرير المعاهدة في المجلس التأسيسي⁽¹¹⁷⁾، إذ كان عدد أصوات الكرد (16) صوتاً أي ما يقارب نصف عدد النواب الموافقين على المعاهدة⁽¹¹⁸⁾، ومما يلاحظ على الموقعين على المعاهدة أنهم كانوا من كبار الأقطاعين وملاك الأراضي، وكان داوود الحيدري أحدهم نظراً لما كان يملكه آل الحيدري من أراضي واسعة في أربيل⁽¹¹⁹⁾.

2- مواقفه من القضايا العامة في المجلس التأسيسي

كانت مداخلات الحيدري على رؤى صائبة وخصوصاً في ما يمس القضايا الكردية⁽¹²⁰⁾، فعند انعقاد الجلسة الثانية عشر للمجلس في 15 أيار 1924م، رفع داوود الحيدري تقريراً مع مجموعة من النواب حول حادثة كركوك التي راح ضحيتها عدداً من أهالي كركوك

نتيجة الاشتباك مع قوات الليفي⁽¹²¹⁾، طالب فيه الحكومة العراقية توضيح حقيقة الواقعة وسبب حدوثها وما الغاية من اعتداء قوات الليفي على الأهالي، ودعا الحكومة إلى الاهتمام بتلك القضية⁽¹²²⁾.

ترأس داوود الحيدري الجلسة السادسة والعشرون، من المجلس التأسيسي المنعقدة في 16 حزيران 1924م، والتي نوقشت فيها مواد القانون الأساسي العراقي واثناء مناقشة المادة (15)، التي نصت على أن للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغتها الخاصة، والاحتفاظ بها على أن يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين بشكل قانوني، أسرع داود الحيدري لعرض المادة على التصويت، بالرغم من اعتراض بعض النواب العرب الذين أرادوا تعديل المادة بما يناسب فرض اللغة العربية على جميع الطوائف والقوميات العراقية، وفي النهاية جرى التصويت على إبقاء المادة كما جاءت بالأصل لتتال الأغلبية⁽¹²³⁾، وفي الجلسة الثانية والأربعون المنعقدة في 20 تموز 1924م، اختير داوود الحيدري ضمن لجنة تدقيق قانون الانتخابات بعد انتهاء لجنة تدقيق القانون الأساسي من عملها⁽¹²⁴⁾.

اشترك داوود الحيدري مع ياسين الهاشمي في تقديم مقترح ينص على إضافة المادة (122) إلى المواد العمومية من القانون الأساسي⁽¹²⁵⁾، والتي تنص على أن من واجب كل مواطن عراقي بغض النظر عن القومية والطائفة الدفاع عن العراق، والعمل على استقلال البلاد⁽¹²⁶⁾، لكن المقترح جوبه بمعارضة قوية داخل المجلس، على اعتبار أن سن قانون التجنيد هو من عمل مجلس النواب وليس المجلس التأسيسي⁽¹²⁷⁾.



ختم المجلس اعماله في الجلسة التاسعة والاربعون في 2 اب 1924م، بالتصويت على قانون الانتخاب ، وبعد ان القى بعض الاعضاء كلماتهم التي اختتموا بها اعمال المجلس التأسيسي، تلى رئيس الوزراء الارادة الملكية بفض المجلس التأسيسي الذي انجز مهامه التي كلف بها⁽¹²⁸⁾.

الخاتمة

كشفت الدراسة عن الدور الاداري والسياسي لداود الحيدري، خلال العهد الملكي منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة وكانت اهم النتائج:

1- كان لأسرة داود الحيدري العلمية وما تمتعت به من نفوذ كبير على عهد الدولة العثمانية، اثرًا واضحاً في رسم مستقبل داود الحيدري الاداري والسياسي في العهدين العثماني ثم الملكي.

2- اقتصر عمل الحيدري في عهد الدولة العثمانية على العمل الاداري والتجاري، ولم يتجه الى العمل السياسي ما عدى ترشحه الى عضوية مجلس المبعوثان العثماني ولم يتمكن من الفوز في الانتخابات، وعند فشله في انشاء الشركات التجارية التي حاول انشاها بين عامي 1920- 1921م في اسطنبول عاد الى العراق.

3- ارتبطت الحيدري بعلاقة وطيدة بالملك فيصل الاول بعد عودته الى العراق، مهدت له الطريق لتسلم المناصب الادارية العليا في الدولة العراقية، وساعدته علاقته بالملك الى الدخول في العمل السياسي بدءاً من المجلس التأسيسي الذي وضع اسس الحياة السياسية والاجتماعية في العراق خلال العهد الملكي، اذ عمل الملك فيصل الاول منذ تسلمه العرش على العراق على استقطاب شخصيات امثال داود الحيدري لتثبيت اركان ملكه، وكان لمكانة داود الحيدري ونفوذه في المنطقة الشمالية التي اكتسبها من شهرة عائلته العلمية، وايضاً خبرته الإدارية والقانونية، كل ذلك ساعده للفوز بعضوية المجلس التأسيسي.

4- كان لداود الحيدري دوره الكبير داخل المجلس التأسيسي فقد انتخب نائباً اول لرئيس المجلس التأسيسي، وادار رئاسة العديد من الجلسات بالنيابة عن رئيسها عبد المحسن السعدون، واختير كأحد اعضاء لجنة تدقيق القانون الاساسي (الدستور)، واختير ايضاً ضمن لجنة تدقيق قانون الانتخابات، وكانت مواقفه السياسية على رؤى صائبة وخصوصاً في ما يخص القضايا الكردية، فقد وقف الى جانب مطالب الاكراد السياسية والاجتماعية، بالرغم من تأييده للملك والحكومة العراقية.

الهوامش

(1) محمد علي الصويركي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، مج2، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2008)، ص157.

(2) محمد علي الصويركي، معجم اعلام الكرد في التاريخ الاسلامي والعصر الحديث في كردستان وخارجها، مؤسسة حمدي، (السليمانية، 2006)، ص12.

(3) محمد سعيد الراوي البغدادي، تاريخ الاسر العلمية في بغداد، تحقيق: عماد عبد السلام رؤوف، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، 1997)، ص109.

(4) طالب محبيس حسن الوائلي، إيران في عهد الشاه اسماعيل 1501-1524، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007، ص14.



- (5) عقيل عماد حسين، إخلاص لفقة حريز الكعبي، رؤوف الجادرجي حياته ودوره الوظيفي والسياسي في العراق حتى عام 1924، (مجلة كلية التربية) ((مجلة))، جامعة المستنصرية، العدد الاول، 2022، ص314.
- (6) عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، مجلد6، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ب. ت) ص339.
- (7) الشاه اسماعيل مؤسس الدولة الصفوية، ولد في 25 تموز 1487م، اطلق على نفسه لقب شاهنشاه بعد قضائه على دولة الاق قوينلو فاتحاً عاصمتها تبريز عام 1507م، دخل في صدام مع الدولة العثمانية انتهت بمعركة جالديران في 23 اب 1514م، التي انتهت بهزيمته وانعزاله عن الحياة السياسية والعسكرية حتى وفاته في 23 اذار 1524م عن عمر سبعة وثلاثين عاماً. للمزيد ينظر: حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي من بداية الدولة الصفوية الى نهاية الدولة القاجارية، المجلد3، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2008)، ص13؛ طالب محبيس الوائلي، المصدر السابق، ص284.
- (8) المصدر نفسه، ص81.
- (9) عباس العزاوي المصدر السابق، ص339.
- (10) طالب محبيس الوائلي، المصدر السابق، ص14-15.
- (11) اللغة الأذرية: اللغة المحلية لسكان اذربيجان، وهي لهجة مشابهة للكردية والطالشية وقريبة من اللهجة المازندرانية والكردية. للمزيد ينظر: حسن كريم الجاف، المصدر السابق، ص14.
- (12) طالب محبيس الوائلي، المصدر السابق، ص26-27.
- (13) إبراهيم فصيح بن السيد صبغة الله الحيدري البغدادي، عنوان المجد في بيان احوال بغداد والبصرة ونجد، دار الحكمة، (لندن، 1998)، ص120.
- (14) عبد العزيز شرف، المجموعة الكاملة لمجلة الزهور 1910-1914، المجلد الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ب. م، 1998)، ص72.
- (15) السلطان سليمان القانوني: اشهر سلاطين الدولة العثمانية، ولد في طرابزون في 27 نيسان 1494م، تولى السلطنة بعد وفاة والده سليم الاول في 22 ايلول 1520م توسعت على يديه رقعة اراضي الدولة العثمانية فشملت اسيا وافريقيا واوروبا، اشتهر بوضع القوانين وتطبيقها ومنها اخذ لقبه الذي عرف به القانوني، اطلق عليه الغرب في ادبياتهم بالسلطان العظيم، توفي عام 1566م بعد ان خلف ورائه دولة قوية مترامية الاطراف. للمزيد ينظر: أسامة عبد الرحمن، مختصر سلاطين الدولة العثمانية، دار نوبل، (مصر، 2017)، ص78.
- (16) إبراهيم فصيح الحيدري، المصدر السابق، ص120.
- (17) اللغة الجغتانية: سميت بذلك الاسم نسبة الى جغتاي بن جنكيز خان، واطلقت التسمية على لغة اسيا الوسطى او التركستانية في القرن الخامس عشر الميلادي، وأظهرت تلك اللغة تراثاً ادبياً عظيماً. للمزيد ينظر: بدیعة محمد عبد العال، الادب التركي العثماني، الدار الثقافية، (القاهرة، 2007)، ص41.
- (18) عباس العزاوي، المجلد السادس، ص339.
- (19) ماوران: احدى قرى اربيل القريبة من شقلاوة، اشتهرت كثيراً في القرون الاربعة الاخيرة بسبب تواجد الاسرة الحيدرية فيها. للمزيد ينظر: عماد عبد السلام رؤوف، مراكز ثقافية مغمورة في كردستان، مطبعة خاني، (دهوك، 2008)، ص157.
- (20) د. ك. و، الاضبارة التقاعدية لـ (داوود الحيدري)، التسلسل 35، رقم الاضبارة (3105854012)، ص135؛ ينظر ملحق رقم ()
- (21) احمد صدقي علي شقيرات، المصدر السابق، ص423.
- (22) عباس العزاوي، مجلد8، المصدر السابق، ص85.
- (23) مؤيد الوندأوي، شخصيات عراقية كردية في وثائق بريطانية 1919-1958، مكتبة دجلة، (بغداد، 2021)، ص62.
- (24) غازي دحام فهد المرسومي، البلاط الملكي في العراق ودوره في الحياة السياسية 1921-1933، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2002)، ص58.
- (25) المدرسة الرشدية: مرحلة دراسية كان معمولاً بها في العهد العثماني تعادل الدراسة المتوسطة، مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، اما مناهجها الدراسية كانت متنوعة مثل الرياضيات والهندسة والجغرافية والتاريخ والخط وغيرها من المواد. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1638-1917، شركة الطبع والنشر الاهلية، (بغداد، 1959)، ص80.



- (26) جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الاخير 1869-1918، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، 2002)، ص134.
- (27) سليمان فيضي، مذكرات سليمان فيضي في غمرة النضال، دار الساقى، (بغداد، 1952)، ص12.
- (28) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص219.
- (29) مدرسة الاليناس: اسست عام 1865م، كان الاشراف على شؤون التدريس فيها منوط بجمعية الاتحاد الاسرائيلي الفرنسي في باريس والجمعية اليهودية في لندن، نظمت الدراسة فيها على غرار المدارس الاوربية، وكان اول مدير لها يهودي فرنسي (المسيو ماكس)، اشتملت موضوعات مناهجها الدراسية على اللغة العربية واللغة العبرية واللغة الفرنسية والانكليزية واللغة التركية والتاريخ والجغرافيا والرياضيات وغيرها، اعترفت بها الدولة العثمانية باعتبارها في مستوى الدراسة الاعادية. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص206.
- (30) غازي دحام فهد المرسومي، المصدر السابق، ص58.
- (31) اسرة الفارسي: احدى الاسر البغدادية، اختلفت الروايات في تحديد اصل الاسرة وموطنها الاصلي، الا انها هاجرت الى بغداد على عهد الوالي داود باشا 1816-1831 اخر حكام المماليك في العراق، فكانت بدايات تكون الاسرة من جدهم محمد برتو الذي جاء الى العراق مع زوجته وخادمتهم للمزيد ينظر: عباس كاظم العبودي، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق 1894-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011، ص18-19.
- (32) نصرت الفارسي: باحث ووزير عراقي سابق، من مواليد بغداد نشا وترعرع فيها واكمل دراسته، تخرج من كلية الحقوق عام 1914، وانخرط في صفوف الجيش العثماني كجندي احتياط، ووقع اسيرا في الجيش العثماني، وبعد انتهاء الحرب عاد الى بغداد فمارس المحاماة، انتخب نائبا في المجلس التأسيسي عن ديالى، تقلد العديد من الوزارات، وعين ممثلاً للعراق في عصبة الامم للمزيد ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج2، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، 1996)، ص232.
- (33) انور الحيدري: سني من بغداد، وهو ابن عم عبد الرحمن باشا الحيدري، من ملاك الاراضي الاغنياء، وكان عضواً في محكمة الاستئناف، التركية، ومن مؤيدي الاوربيين، وعضواً في الحزب العربي، مات صغيراً بعمر 32 للمزيد ينظر: مؤيد الوندائي، المصدر السابق، ص61-62.
- (34) صائب شوكت: 1896-1985، طبيب، ولد في بغداد، وتخرج في كلية الطب في اسطنبول عام 1918، يعد رائد الجراحة في العراق، عاد الى بغداد عام 1921م وعين في المستشفى العام، وبعد اول عراقي يؤسس غرفة للعمليات الجراحية، من المساهمين في تأسيس الكلية الطبية، عرف بنشاطه القومي، اذ كان من المؤسسين لنادي المثني بن حارثة الشيباني مع الشيخ محمد مهدي كبة، هرب الى تركيا بعد فشل حركة مايس 1941م، توفي في بغداد عام 1985. للمزيد ينظر: حميد المطبعي، ج2، المصدر السابق، ص114.
- (35) حميد حسون نهاي، المصاهرات الاجتماعية وصلات القرى واثرها في نشوء الاحزاب السياسية والسلطة التشريعية في العراق الملكي 1921-1958 دراسة تاريخية، ج1، مطبعة الكتاب، (بغداد، 2020)، ص201.
- (36) رؤوف الجادرجي: 1882-1959، ولد في بغداد في 6 كانون الاول عام 1882م لأسرة بغدادية عريقة، درس الحقوق في مدرسة الحقوق في اسطنبول ونال اجازتها عام 1912م، عاد الى العراق في حزيران عام 1920م، وما لبث ان نفي هو ووالده الى اسطنبول في اب 1920م، ثم عاد الى بغداد عام 1921م، ثم عهد اليه التدريس في مدرسة الحقوق، ثم انتخب نائبا في المجلس التأسيسي عن لواء الحلة، ثم تقلد وزارة المالية في حزيران 1924م، ثم وزارة العدلية في وزارة العسكري الثانية 1926-1928، توفي في بيروت في 28 كانون الاول 1959م ودفن جثمانه في بغداد. للمزيد ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص55-56.
- (37) صبيحة الشيخ داود، اول الطريق الى النهضة النسوية في العراق، مطبعة الرابطة، (بغداد، 1958)، ص107.
- (38) حميد حسون نهاي، المصدر السابق، ص201.
- (39) د. ك. و، الاضبارة التقاعدية لـ (داود الحيدري)، المصدر السابق، ص99-108.
- (40) وليد محمود خالص، ذاكرة الورق ستون عاماً من تاريخ العراق الحديث في يوميات محمود خالص، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 2010) ج1، ص445.
- (41) د. ك. و، الاضبارة التقاعدية لـ (داود الحيدري)، المصدر السابق، ص147.
- (42) حميد حسون نهاي، المصدر السابق، ص201.



- (43) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ، تانيت للنشر، (المغرب، 1994)، ص28.
- (44) صالح الحيدري: كاتب سياسي وصحفي، أول من اعتنق الفكر الماركسي من الشباب الكرد، ولد في أربيل وأنهى فيها دراسته الابتدائية والمتوسطة، انتقل بعدها الى بغداد ليكمل دراسته الاعادية وتخرج منها عام 1941، ليدخل دار المعلمين. تمكن صالح الحيدري من تنظيم أول خلية ماركسية في أربيل، عام 1942 للمزيد ينظر: جمال بابان، اعلام الكرد، ج2، ط2، مطبعة اراس، (أربيل، 2012)، ص224-225.
- (45) نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية سنة 1962، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة، 1983)، ص60.
- (46) فهد مسلم الفجر، مزاحم الباجة جي ودوره في السياسة العراقية 1890-1933، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2005)، ص104.
- (47) مؤيد الوندائي، المصدر السابق، ص340.
- (48) د.ك. و، الاضبارة التقاعدية لـ (داوود الحيدري)، المصدر السابق، ص230.
- (49) القرش: عملة نقدية عثمانية سككت للمرة الاولى عام 1688م، وضربت في عهد السلطان احمد الثالث (1703-1730)، بوزن ثمانية دراهم و عيار (60%)، بدأ بعدها الانخفاض التدريجي بقيمة القروش، لتصبح قيمة القرش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تساوي (110) قرش مقابل جنيه استرليني واحد. للمزيد ينظر: غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق 1839-1914م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989، ص165.
- (50) د.ك. و، الاضبارة التقاعدية لـ (داوود الحيدري)، المصدر السابق، ص302.
- (51) BOA.Y.PRK. MF. 5, 27, 1.
- (52) BOA.SD. 190, 53, 1.
- (53) د.ك. و، الضبارة التقاعدية لـ (داوود الحيدري)، المصدر السابق، ص302.
- (54) BOA.DH. IUM. EK. 114, 35.
- (55) BOA.MF. MKT. 1207, 39, 1.
- (56) مير بصري، المصدر السابق، ص189.
- (57) الليرة العثمانية، سككت على عهد السلطان عبد المجيد عام 1944م، سميت (التون المجيدي)، واستمرت كذلك الى عهد السلطان عبد العزيز فصار يطلق عليها الليرة العثمانية عام 1861م، وشاعت في ذلك الاسم في جميع ولايات الدولة العثمانية حتى اواخر العهد العثماني، وتعادل الليرة العثماني (20) قرشاً. للمزيد ينظر: عباس العزاوي، تاريخ النقود العثمانية لما بعد العهود العباسية 1335-1917م، شركة التجارة والطباعة، (بغداد، 1958)، ص162-163.
- (58) BOA.I. DUIT. 124, 35.
- (59) BOA.I. DUIT. 124, 35.
- (60) BOA.MV. 252, 88.
- (61) BOA.I. DUIT. 124, 35.
- (62) BOA.BEO. 4653, 348946, 1.
- (63) هيئة التفتيش العدلي: تتكون الهيئة من رئيس من الدرجة الاولى من قانون الخدمة المدنية اضافة الى ثلاث مفتشين، مهمتها اجراء التفتيش والتحقيق بالشكاوى المتعلقة بكافة المحاكم ودوائر الطابو ومحققى الشرطة، يتضمن عمل المفتشين، مراقبة سلوك الموظف في الدوائر وخارجها وحسن قيامه بأعماله ودرجة كفاءته، اضافة الى حفظ السجلات والمحافظة على الدوام، للمزيد ينظر: يعقوب الخوري، دليل المملكة العراقية لسنة 1935-1936، مطبعة الامين، (بغداد، ب.ت)، ص411.
- (64) المصدر نفسه، ص297.
- (65) (العراق)، ((جريدة))، بغداد، العدد 535، 22 شباط 1922، ص3.
- (66) (العراق)، ((جريدة))، بغداد، العدد 707، 14 ايلول 1922، ص2.
- (67) فيصل الدويش: (1882-1931)، زعيم قبيلة مطير، ورث المشيخة عن ابيه سلطان بن الحميدي، وفي صباه رافق الملك عبد العزيز ال سعود ثم اختلف معه عام 1912م، فهرب الى اطراف العراق مع جماعة من عشيرته،



فطار دته السلطات العثمانية فعاد الى نجد، ثم التحق بالإخوان حتى صار من قياداتهم الكبرى، خاض عدداً من المعارك الى جانب الملك عبد العزيز، اهمها معركة الجهراء عام 1920م، ثم توسعة شقة الخلاف بين الاخوان المخالفين يقودهم الدويش وبين الملك عبد العزيز، فوقع بينهم معركة (السيلة) عام 1929م، واستمر في صراعه مع عبد العزيز حتى عام 1930م، اذ اقتيد مكبلاً الى سجنه في الرياض ليموت في حبسه عام 1931م. للمزيد ينظر: يوسف ياسين، يوميات الدبابة، ط3، اهوى للنشر، (المملكة العربية السعودية، 2021)، ص62.

(68) عبد العال وحيد العيسوي، المصدر السابق، ص425.
(69) تألفت اللجنة من نوري السعيد ممثلاً عن وزارة الداخلية والحاج رمضان افندي ممثلاً عن وزارة الدفاع، اذ كان يشغل حينها منصب مفتشاً عدلياً في الوزارة، على ان ينضم للجنة الميجر بيتس مستشار لواء المنتفق. للمزيد ينظر: (العراق)، ((جريدة))، بغداد، العدد 566، 30 اذار 1922، ص1.

(70) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص56.
(71) رؤوف الكبيسي: 1883-1946م، ولد في بغداد ودرس في المدرسة الرشدية فيها، ثم انتقل الى اسطنبول واكمل فيها دراسته العسكرية 1906م، وخدم ضابطاً في الجيش العثماني، حارب الى جانب الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى، تطوع بعد ذلك في الجيش العربي في الشام، عاد الى بغداد وعين ضابط ركن في الجيش العراقي في 21 نيسان 1921م، عمل بعد ذلك في السلك الاداري فعين قائمقام سوق الشيوخ، فمتصرف لواء المنتفق في 16 كانون الثاني 1922م، توفي في بغداد في 9 كانون الاول 1946م. للمزيد ينظر: مير بصري، ج3، المصدر السابق، ص505.

(72) وضعت قبيلة الظفير تحت ظروف صعبة دفعهم الى احضان ابن سعود، بسبب موقف الحكومة العراقية الغير متعاطف معهم، اذ عينت الحكومة يوسف بك السعودون محافظاً لمنطقة الصحراء الجنوبية، مما اغضب الظفير بسبب العداء الذي كان بين القبيلتين، اضافة الى وجود الظفير على حدود نجد، كان سبباً في الصراع الدائم مع القبائل النجدية، للمزيد ينظر: بروس انغام، قبيلة الظفير دراسة تاريخية لغوية مقارنة، ترجمة: عطية بن كريم الظفيري، ط2، ب. د، (الرياض، 1995)، ص62.

(73) عبد الرزاق الحسني المصدر السابق، ص56.
(74) صادق السوداني، المصدر السابق، ص78.

(75) برسي كوكس (Percy Cox): عسكري واداري وسياسي بريطاني، ولد عام 1864م، تلقى تعليمه العسكري في اكااديمية ساندهيرست العسكرية، خدم في الكاميرون ضابطاً، ثم انتقل للعمل ضمن وحدات الجيش البريطاني في الهند، شغل مناصب سياسية عديدة في منطقة الخليج العربي للمدة 1893-1914م، منها قنصلاً في مسقط وبوشهر ومقيماً سياسياً في الخليج العربي في عام 1914م، كان اخر منصب تقلده في تشرين الاول 1920م مندوباً سامياً في العراق حتى عام 1923م، توفي في شباط 1937م. للمزيد ينظر: عباس خضير عباس، برسي كوكس ودوره بالسياسة البريطانية في الخليج العربي والجزيرة العربية 1899-1914، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2009.

(76) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج6، ب. د، (بغداد، 1992)، ص138-139.
(77) مؤتمر المحمرة: عقد بين العراق يمثلته صبيح نشأت وزير الأشغال والمواصلات، واحمد الثنيان مندوباً عن ابن سعود، اما الحكومة البريطانية فقد مثلها الميجر (ب. ه. بوديلون - B. H. Bwdillun)، انتهى المؤتمر في 5 ايار 1922م عن توقيع معاهدة المحمرة، وجاء في اهم مقرراتها: عدت عشائر الظفير والمنتفق والعمارات، ضمن الحدود العراقية، اما عشائر شمر نجد فترجع الى نجد. وتتعهد الحكومتان بتأمين طريق الحج وحماية الحجاج من كل اعتداء، اما ما جاء في المادة السادسة، اعتبار المعاهدة لاغية في حال حدوث خصام بين احدي الحكومتين وبين الحكومة البريطانية. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص60-61.

(78) غازي دحام فهد المرسومي، البلاط الملكي في العراق ودوره في الحياة السياسية 1921-1933، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2002)، ص27.

(79) باقر احمد الحسني، ذكريات في مسيرة الحكم الوطني الملكي في العراق، تحقيق: نزار باقر الحسني، ط2، دار الاديب، (الأردن، 2014)، ص127.

(80) غازي دحام المرسومي، المصدر السابق، ص28.

(81) باقر احمد الحسني، المصدر السابق، ص127.

(82) د. ك. و، الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، 311/5182، رقم الملف، 749/6/3، الارادات الملكية 1921-1923، و18، ص22.



- ⁸³ الامناء والتشريفات: كانت الاساس في عمل البلاط منذ قيامه، وكانت تشرف على اعماله ، لكنها تراجعت الى المرتبة الثانية بالأهمية بعد استحداث منصب رئيس الديوان الملكي في 27 اب 1922م، فانحصرت مهام عملها في التشريفات الملكية، فضلاً عن مهام الامناء وهم موظفون في البلاط بدرجات ورواتب خاصة، بدأ عمل تلك الدائرة منذ قدوم الملك فيصل الاول الى بغداد، أي قبل ان يؤسس البلاط الملكي، للمزيد ينظر: غازي دحام فهد المرسومي، المصدر السابق، ص53.
- ⁽⁸⁴⁾ (العراق)، ((جريدة))، بغداد، العدد735، 17 تشرين الاول 1922، ص2.
- ⁽⁸⁵⁾ باقر احمد الحسني، المصدر السابق، ص214.
- ⁽⁸⁶⁾ عبد الله كاظم عبد، تطور البلاط الملكي العراقي 1933- 1939، الرائد، (الاردن، 2007)، ص67.
- ⁽⁸⁷⁾ (العراق)، ((جريدة))، بغداد، العدد43، 18 تشرين الثاني 1922.
- ⁽⁸⁸⁾ د. ك. و، الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، 311/21، رقم الملف، بلا، مخابرات موظفو البلاط 1923، و57، ص61.
- ⁽⁸⁹⁾ د. ك. و، الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، 311/21، رقم الملف، بلا، مخابرات موظفو البلاط، 1923 و56، ص60.
- ⁽⁹⁰⁾ (العراق)، ((جريدة))، بغداد، العدد 1309، 27 اب 1924.
- ⁽⁹¹⁾ تألفت اللجنة الى جانب داود الحيدري في رئاستها، من يوسف أفندي العطاء مفتي بغداد، فهمي بك المدرس أمين جامعة ال البيت، عطاء الله أفندي الخطيب مدير الاوقاف، عبد القادر أفندي رشيد سكرتير المجلس التأسيسي للمزيد ينظر: (العراق)، ((جريدة))، بغداد، العدد1310، 28 اب 1924.
- ⁽⁹²⁾ (العراق)، ((جريدة))، بغداد، العدد1313، 1 أيلول 1924.
- ⁽⁹³⁾ عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، دار الرافدين، (بيروت، 2008)، ج1، ص236-237.
- ⁽⁹⁴⁾ (العراق)، ((جريدة))، بغداد، العدد 1006، 6 ايلول 1923، ص2.
- ⁽⁹⁵⁾ سعد محسن عبد، الانتخابات النيابية في العراق 1921-1939م، (الجامعة العراقية)، ((مجلة))، المجلد1، العدد50، د. ت، ص271.
- ⁽⁹⁶⁾ محمد عبد الله كاكتمستر، المصدر السابق، ص575.
- ⁽⁹⁷⁾ فهد مسلم الفجر، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية 1890-1933، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2004)، ص104.
- ⁽⁹⁸⁾ حميد حسون نهاي، المصدر السابق، ص288.
- ⁽⁹⁹⁾ الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة 1924، مطبعة دار السلام، (بغداد، 1925)، الجلسة الافتتاحية، 27 اذار 1924، ص5،
- ⁽¹⁰⁰⁾ ناجي السويدي: ولد في بغداد 1882م، وتعلم في المدارس العثمانية ، درس على يدي محمود شكري الالوسي، الفقه والحديث والتفسير، درس الحقوق في اسطنبول، وبعد تخرجه تقلد العديد من المناصب المرموقة، وبعد تأسيس الحكومة العربية في سوريا انيطت به مسؤولية ادارة ولاية حلب، وبعد عودته للعراق تقلد وزارة العدلية في حكومة النقيب الثانية. شكل الوزارة بعد انتحار عبد المحسن السعدون، ايد انتفاضة مايس 1941م وعين وزيراً للمالية ، وعندما اخفقت حركة مايس لجأ الى ايران ثم اعتقل وسبق الى السجن ، ليتوفى في سجنه في جنوب افريقيا بع تداعي صحته. للمزيد ينظر: حميد المطبعي ، ج1، المصدر السابق، ص226.
- ⁽¹⁰¹⁾ عقيل عماد حسين، أخلاص لفئة حريز الكعبي، رؤوف الجادرجي حياته ودوره الوظيفي والسياسي في العراق حتى عام 1924، (كلية التربية) ((مجلة))، الجامعة المستنصرية، العدد1، 2022، ص308.
- ⁽¹⁰²⁾ مذكرات المجلس التأسيسي، المصدر السابق؛ (العالم العربي)، ((جريدة))، بغداد، العدد106، 27 تموز 1924، ص2.
- ⁽¹⁰³⁾ محسن محمد متولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الاولى عام 1914 حتى سقوط الملكية في العراق عام 1958، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، 2001)، ص262.
- ⁽¹⁰⁴⁾ حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الغزو الأمريكي 1914- 2004. مكتبة مدبولي، (القاهرة، 2005)، ص80.
- ⁽¹⁰⁵⁾ رجاء حسين الخطاب، العراق بين 1921- 1927 دراسة في تطور العلاقات العراقية- البريطانية واثرها، مطبعة النعمان، (النجف الاشرف، 1976)، ص129- 130.



- (106) محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ص151.
- (107) حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص81.
- (108) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية- البريطانية واثرها في السياسة الداخلية 1922-1948، دار الحرية (بغداد، 1977)، ص95.
- (109) مؤتمر الاستانة: افتتح المؤتمر في 19 مايس 1924، عقد المؤتمر نتيجة اتفاق الطرفين البريطاني والتركي، نضراً للنزاع الدائر بينهما حول عائدة ولاية الموصل، وقد ترأس الوفد التركي فتحي بك رئيس المجلس الوطني الكبير، بينما ترأس الوفد البريطاني، برسي كوكس (Percy Cox) المندوب السامي السابق في العراق، وقد انتهت المفاوضات بين الطرفين الى طريق مسدود، فأحيلت قضية الموصل الى عصبة الامم للبت فيها للمزيد ينظر: فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية- الانكليزية- التركية وفي الرأي العام، ط3، مطبعة اشبيلية، (بغداد، 1977)، ص41-42.
- (110) امتنع ممثلي الاكراد في المجلس التأسيسي عن ابداء رأيهم في المعاهدة سواء بالقبول او الرفض وطالبوا بتأجيل مناقشة المعاهدة حتى تحل مشكلة الموصل التي ما زالت مطروحة للمفاوضات بين الجانبين التركي والبريطاني في اسطنبول، وطالبوا المجلس بقبول موقفهم وان لا يحمل ذلك على ضعف في آرائهم. للمزيد ينظر: مذكرات المجلس التأسيسي لسنة 1924، الجلسة العشرون 3 حزيران 1924 و الثالثة والعشرون 10 حزيران 1924، ص342-343.
- (111) (العراق)، ((جريدة)) بغداد، العدد 1211، 3 ايار 1924.
- (112) محسن محمد متولي، المصدر السابق، ص264.
- (113) عثمان علي، الحركة الكردية المعاصرة دراسة تاريخيه وثائقية 1832-1946، ط3، التفسير، (اربيل، 2011)، ص480.
- (114) محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ص156-157.
- (115) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي، الجلسة الرابعة والعشرون 11 حزيران 1924، ص434.
- (116) محمد مظفر الادهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920-1932، مكتبة الذاكرة، (بغداد، 2009)، ص169.
- (117) محمد عبد الله كاكسقر، المصدر السابق، ص581.
- (118) محسن محمد متولي، المصدر السابق، ص264.
- (119) حامد محمود عيسى، المصدر السابق، ص84.
- 120 كان اهتمام الحيدري بالقضايا الكردية نابغاً من اهمية تلك القضايا في تلك المدة، نضراً لتدهور الوضع السياسي والاجتماعي في المناطق الشمالية، والتي تزامنت مع قضية الموصل وعدم وضوح مصير الاكراد المتذبذب بين البقاء ضمن حدود الدولة العراقية او الحاقهم بتركيا، اضافة الى حركة التمردات الكردية التي يقودها محمود الحفيد، لذا عمل الحيدري وممثلي الاكراد داخل المجلس للدفاع عن حقوق الاكراد لأقناعهم في البقاء ضمن حدود الدولة العراقية.
- (121) الليفي: قوة من المتطوعين تشكلت في عام 1915، على يد الرائد ايدي، ضابط استخبارات في الجيش الهندي- البريطاني وكانت النواة الاولى لتلك القوات التي تشكلت من 40 خيالا من ابناء عشائر المنتفك، تغير اسمها للعديد من التسميات حتى استقرت على اسم قوات الليفي، وبعد تطورها اصبحت تضم في تشكيلاتها العديد من القوميات المختلفة، من العرب والايديين والاثوريين والاكرد والتركمان، الا ان الاثوريين في ما بعد اصبحو العنصر الاساسي الذي تتشكل منه القوات للمزيد ينظر: كيلبرت براون، قوات الليفي العراقية 1915-1932، ترجمة: مؤيد ابراهيم الوندائي، مطبعة شقان، (السليمانية، 2006)، ص15-16.
- (122) مذكرات المجلس التأسيسي لسنة 1924، الجلسة الثانية عشر 15 ايار 1924، ص179-180.
- (123) مذكرات المجلس التأسيسي، الجلسة السابعة والعشرون 18 حزيران 1924، ص521-522.
- (124) (العالم العربي)، ((جريدة))، بغداد، العدد 101، 21 تموز 1024، ص2.
- (125) علي جودت الايوبي، ذكريات علي جودت 1900-1958، مطابع الوفاء، (بيروت، 1967)، ص175.
- (126) مذكرات المجلس التأسيسي لسنة 1924، الجلسة الاربعون 9 تموز 1924، ص1026.
- (127) رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي 1921-1941، دار الحرية، (بغداد، 1979)، ص100.
- (128) محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، المصدر السابق، ص651-652-653.